مجلة المعيار
AL-MIEYAR Journal
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/317

عدد خاص (2017) ص 1-08

الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج

Oil Shocks, Causes, Implicatios And Treatment Methods

ماجن محمد محفوظ.

المركز الجامعي تيسمسيلت

الجزائر

mahfoudh.mag@live.fr

معلومات المقال

تاريخ الإرسال: 01 سبتمبر 2017

تاريخ القبول: 23 ديسمبر 2017

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الصدمات النفطية
- ✓ الأسباب
- ✓ النتائج

الملخص:

يشهد الاقتصاد العالمي في هذه الأيام حالة من القلق والهلع لاستمرار انخفاض أسعار النفط، مما ينذر بوجود صدمة نفطية جديدة تلوح في الأفق، حيث تراجعت أسعار النفط بدءا من النصف الثاني من سنة 2014 والتي وصلت إلى أقل من 50 دولار للبرميل ما يعني انخفاضا نسبته 55 %، تزامنا مع تراجع الطلب عليه ووفرة العرض.

يُسلط بحثنا الضوء على الصدمات النفطية وأسباب انهيار أسعار النفط انعكاساته وطرق علاجه، حيث توصل إلى أن عوامل العرض والطلب ليست كافية لتفسير عدم استقرار أسعار النفط، وإنما هناك أسباب اقتصادية وسياسية تفسر ذلك، كما توصل البحث إلى مجموعة من الاقتراحات والمتمثلة في تنويع مصادر الإيرادات خارج قطاع النفط، تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، وترشيد استهلاك الطاقة للمحافظة.

Article info

Received 01 September 2017
Accepted 23 Décembre 2017

Keywords:

- ✓ choc pétroler
- ✓ causes
- ✓ conséquences

Abstract :

L'économie mondiale connaît de nos jours un état d'anxiété et de panique à la baisse continue des prix du pétrole, Qui menace l'existence d'un nouveau choc pétrolier Surgissant, alors que les prix du pétrole on chuté à partir de la seconde moitié de 2014, qui a atteint à moins de 50 $ le baril, ce qui signifie une diminution de 55%, qui coïncide avec la demande pour elle est tombée et l'abondance de l'offre.

Dans cette recherche la lumière sur le choc pétrolier et les causes de l'effondrement des prix du pétrole, son impact et les méthodes de traitement, et lors de la recherche a conclu que les facteurs de l'offre et de la demande ne suffisent pas à expliquer l'instabilité des prix du pétrole, mais il ya économique et politique Assab explique bien que, l'étude a montré une série de suggestions et de diversifier les sources Revenu en dehors du secteur pétrolier, l'activation de la diplomatie économique, et la rationalisation de la consommation d'énergie .

تُعدّ الطاقة عصب الحياة والمحرك الأساسي للاقتصاد، كونها تمثّل إحدى أكبر العوامل المحققة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ونظرا للدور المتعاظم الذي تلعبه الطاقة في الاقتصاديات سواء المتقدمة أو النامية، فقد استقطب هذا الموضوع اهتمام العديد من المفكرين والدارسين على مستوى دول العالم.

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأساسي للنمو الاقتصادي، فمنذ اكتشافه في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1911 تعاظم دوره، وخاصة بعدما تم اكتشاف احتياطات ضخمة منه في الخليج وشمال إفريقيا وروسيا وبحر الكاريبي، كما أثبت النفط انه أقل مصادر الطاقة تكلفة، ومنه أصبح دوره أساسيا في التنمية الاقتصادية للدول.

بالمقابل يُنظر إلى سوق المحروقات بصفة عامة وسوق النفط بصفة خاصة بأنه سوق غير مستقر، فقد عرفت أسعار النفط العديد من التقلبات وعدم الاستقرار أو ما يطلق عليه بالصدمات النفطية، وكانت أول هذه الصدمات في أكتوبر 1973 نتيجة لحرب أكتوبر، وشهدت هذه الفترة قفزة نوعية لأسعار النفط فبلغت عتبة 11 دولار بعدما كانت لا تتجاوز أسعار النفط 3 دولار، وشهدت كذلك أسعار النفط قفزة نوعية أخرى في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، حيث ارتفع سعر النفط إلى حوالي 29 دولار، أما الصدمة الثالثة فكانت نتيجة غزو العراق للكويت سنة 1990حيث ارتفع سعر النفط من حوالي 17 دولار إلى 23 دولار، انخفضت أسعار النفط وانهارت في عام 1998 وسجل متوسط برميل النفط حوالي 10 دولار نتيجة انخفاض الطلب العالم. وبعد هذه الفترة ارتفعت الأسعار ووصلت إلى معدلات قياسية قدرت بـ 147 دولار للبرميل في 2008، لكن بعد هذه الفترة وبفعل الأزمة المالية العالمية انخفض الطلب على النفط ومنه انخفضت الأسعار، حيث شهدت السنوات الموالية حتى بدايات سنة 2014 استقرارا نسبيا في الأسعار، لكن بعد هذه الفترة انخفضت الأسعار بدرجة كبيرة جدا حيث بلغت أسعار النفط في 2015 متوسط 44 دولار.

تتأثر جميع دول العالم بتقلبات وعدم استقرار أسعار النفط سواء كانت دولا منتجة للنفط وهي دول محدودة أو دولا مستهلكة للنفط ولو بدرجات متفاوتة، فمن الطبيعي القول أن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة، حيث تزداد إيراداتها النفطية وبالتالي تتأثر الموازنة العامة لديها ايجابيا، فيما يكون هذا الارتفاع في غير صالح الدول المستهلكة للنفط، حيث يزيد ارتفاع الأسعار في زيادة الأعباء المالية عليها، وبالتالي تتأثر الموازنة العامة سلبيا، أما في حالة انخفاض الأسعار فيكون الوضع معاكسا تماما، مما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات على الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وبالتالي جميع الدول تواجه خطر ما يسمى بالصدمات النفطية.

وعلى ضوء ما سبق تبرز معالم الإشكالية التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما هي الصدمات النفطية، وما هي الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انهيار أسعار النفط والانعكاسات المترتبة عن ذلك؟

وتكمن **أهمية الموضوع** في مايلي:

- معرفة تاريخ الصدمات النفطية؛
- معرفة الأسباب والعوامل المؤثرة في أسعار النفط؛
- إظهار أهمية ومكانة النفط في الاقتصاديات المصدرة والمستوردة؛
- معرفة أهم الجهود والتدابير المتخذة من قبل الحكومات والدول النفطية.

أما عن **هيكل البحث** فقسمنا هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

✓ **المحور الأول**: نظرة تاريخية حول الصدمات النفطية؛

✓ **المحور الثاني**:أسباب وعوامل انهيار أسعار النفط؛

✓ **المحور الثالث**: انعكاسات انهيار أسعار النفط وسبل علاجه.

المحور الأول: نظرة تاريخية حول الصدمات النفطية

شهد العالم مجموعة من الصدمات النفطية، والتي أثرت على الاقتصاد العالمي، وسنبرز أهم هذه المراحل:

أولا: الأزمة النفطية الأولى1973

أقدمت الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفطها حيث تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلوا ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة الأسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70 %[1].

ثانياً : الأزمة النفطية الثانية 1979

مع اندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه في سنة 1979، ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى، ووصل سعر البرميل إلى 36 دولار للبرميل في سنة 1980، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتى وصلت إلى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985.[2]

ثالثاً: الأزمة النفطية العكسية 1986

فقد كانت بفعل فاعل وبعمل منظم من وكالة الطاقة الدولية التي أعدت برنامجا لدولها لتخفيض استهلاك الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص، وشجعت كل المصدرين خارج أوبك مما خفض الإنتاج ومنه صادرات نفط أوبك إلى نحو النصف، وبحلول منتصف عام 1986 هبط سعر برميل النفط إلى حافة 11.575 دولار أميركي للبرميل رغم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1970- 1988)،ومعه تحولت أربع من ست بلدان تشكل مجلس التعاون الخليجي من صافي دائنة إلى صافي مدينة [3].

رابعاً: الأزمة النفطية الرابعة 1990-1991

تعرضت السوق النفطية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية و التي ارتفعت الأسعار على أثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40دولار للبرميل[4] .

خامساً: الأزمة النفطية 1998 (أزمة الآسيوية)

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك، فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل [5].

سادساً : ثورة أسعار النفط ابتداء من سنة 2004

عرف العالم صدمة بترولية أخرى بدأت منذ سنة 2004، حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 51 دولار للبرميل، وبقيت في ارتفاع مستمر، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 للبرميل خلال الربع الاول ثم 113.5 دولار للبرميل خلال الربع الثالث ليهوى السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الربع الرابع ،ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية والانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية[6] .

سابعا: الصدمة النفطية الأخيرة 2014

كان للمخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، ووفرة الإمدادات وتباطؤ نمو الطلب على النفط في الصين دورا رئيسا في استمرار تراجع أسعار النفط، فشهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 ، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من 105.4 دولار في جوان 2014 إلى 44.4 دولار في جانفي عام 2015، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008، وواصلت الأسعار انخفاضها نهاية سنة 2015 حيث وصل سعر النفط إلى 29 دولار في ديسمبر 2015، حيث كان لزيادة مخزونات النفط العام في الولايات المتحدة وارتفاع الدولار مدعوما بتوقعات تحسن الاقتصاد الأمريكي دورا في حدوث هذا التراجع[7] .

المحور الثاني:أسباب وعوامل انهيار أسعار النفط

إن انخفاض أسعار النفط له أسباب مختلفة، أبرزها العامل الاقتصادي المجرد عن الأغراض السياسية ومنها العامل السياسي لتحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة صاحب العامل السياسي.

أما العامل الاقتصادي المجرد عن الغرض السياسي فيشمل:

- زيادة عرض النفط أو قلة الطلب؛
- التوترات وخاصة السخونة العسكرية في المناطق النفطية وما حولها؛

- المضاربات في سوق النفط واستغلال بيانات ضعف اقتصاديات الدول المؤثرة في النفط استيرادا وتصديرا.

أما العامل السياسي لتحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة الدولة صاحبة العمل السياسي فيشمل:

- زيادة الإنتاج أو عرض كميات كبيرة من الاحتياطي النفطي ولكن ليس لحاجة اقتصادية بل لتخفيض السعر من أجل التأثير في سياسة الدول المنافسة، خاصة التي تعتمد في ميزانيتها على أسعار النفط؛
- للحد من إنتاج النفط الصخري بتخفيض سعر النفط الطبيعي إلى حد يقل عن كلفة النفط الصخري ليصبح استخراج النفط الصخري غير ذي جدوى[6].

ويمكن شرح ذلك فيما يلي:

✓ **الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط**: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، والعكس صحيح في حالة حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.

✓ **الكوارث الطبيعية**: حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في حالة عدم حدوث كوارث طبيعية.

✓ **الطلب والعرض على النفط**: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب، يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية[7].

✓ **المضاربات واستغلال البيانات الاقتصادية**: وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة، حيث أن البيانات الاقتصادية والمضاربات تتعلق بعدد من اللاعبين الأساسين من الدول المنتجة للنفط مثل:(روسيا، كندا، والمملكة العربية السعودية...) والدول المستوردة للنفط مثل:(الصين واليابان وغيرها)، وشركات النفط متعددة الجنسيات مثل(إكسون موبيل) وكارتل النفط مثل:(أوبك، وتجار النفط المعروفين باسم المضاربين)، وكل مجموعة منها لديها القدرة على التأثير في أسعار النفط، سواء من خلال التأثير على العرض والطلب، أم عن طريق توقع تفاوت أسعار النفط خلال المضاربات، فالبيانات الاقتصادية والمضاربات نتيجة حدوث أزمات اقتصادية في الدول ذات العلاقة تؤثر بقوة في الأسعار.

✓ **موضوع النفط الصخري**: مشكلة النفط الصخري هي أنه ذو كلفة عالية قد تصل إلى 75 دولارا للبرميل في حين أن كلفة النفط الطبيعي لا تتجاوز 7 دولارات للبرميل، وهذا يعني أن الدول المنتجة للنفط الصخري وعلى رأسها أمريكا ستصاب في مقتل إذا انخفض سعر النفط عن الكلفة[8].

المحور الثالث: انعكاسات انهيار أسعار النفط وسبل علاجها

عرفت أسعار النفط سلسلة من الانعكاسات الايجابية والسلبية سواء بالنسبة للدول المصدرة أو المستوردة ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي[9]:

1- الدول المصدرة للبترول:

1-1- السلبيات:

- انخفاض قيمة العوائد المالية النفطية مما يُجبر حكومات هذه الدول على إتباع سياسات انكماشية من خلال الضغط على النفقات العامة وكذا التقليل من العمليات الاستيرادية؛
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي على اعتبار أن قطاع المحروقات يساهم في معظم الدول النامية المصدرة للبترول بنسبة تزيد عن الثلث في تكوين الناتج؛
- إمكانية تسجيل عجز في مختلف الموازين الخارجية، مع تراجع معدلات التبادل الخارجي؛
- قيام الدول التي لديها فوائض مالية بسحب أموالها المودعة أو المستثمرة في بنوك الدول المتقدمة؛
- قيام الدول التي ليست لديها فوائض مالية باللجوء إلى الاقتراض مما يرفع من حجم مديونيتها الخارجية ويزيد من أعباء خدمة الدين.

1-2- الايجابيات:

- تخفيض حجم الصادرات النفطية، وبالتالي تمديد عمر النفط لمصلحة الأجيال المستقبلية؛
- تطوير مصادر جديدة لخلق الثروة، ومن أهمها تنمية القطاعات الإستراتيجية كالصناعة والزراعة، ومن ثمّ تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- ترشيد الإنفاق العام والابتعاد عن مظاهر الإنفاق الترفي والمظهري وتجنب المشروعات غير الضرورية.

2- الدول المستوردة للبترول:

2-1- السلبيات:

- انخفاض قيمة صادرت المواد الأولية غير النفطية تأثرا بانخفاض أسعار النفط؛
- تراجع التحويلات بالعملة الصعبة للرعايا العاملين لدى الدول النفطية؛
- انخفاض المعونات المستلمة من الدول النفطية؛
- تراجع المشاريع المرتبطة بعمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز بسبب غياب محفز السعر.

2-2- الايجابيات:

- انخفاض قيمة الواردات النفطية وبالتالي تحسين معدلات التبادل الخارجي؛
- تراجع معدلات التضخم بسبب انخفاض أسعار المواد الطاقوية؛
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي خاصة التجاري مما يخفف من حجم الديون الخارجية.

المحور الثالث: الإجراءات الحمائية لمواجهة انهيار أسعار النفط (حالة الجزائر)

حفاظا على مداخيلها من العملة الصعبة ومن اجل تجنب أزمة مالية داخلية شبيه بأزمة 1986تعتزم الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات تقشفية بمناسبة صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وقانون المالية ل 2016 في محاولة منها للتقليل من قيمة الواردات التي نمت بنسبة 100٪ بين سنتي 2010 و2014 والتي يتم تغطيتها بنسبة 98 ٪ بعوائد قطاع المحروقات، خاصة بعدما سجلت مختلف أرصدة الموازين الخارجية عجزا.

وقد برزت مؤشرات تلك السياسات التقشفية بصورة مباشرة من خلال التخفيض الكبير لقيمة العملة الوطنية التي انتقلت من79.48 دينار مقابل 1دولار في جويلية2014 إلى 87 دينار عند نهاية السنة لتتراجع أكثر في الرابع الأول من سنة 2015، حيث بلغت عند نهاية أفريل(مقابل 1 دولار دائما) 98 دينار، نشير هنا إلى أن بنك الجزائر وبالرغم من التراجع الكبير للاورو مقابل الدولار إلا أنه فضل عدم السماح لقيمة الدينار بالارتفاع، وذلك بهدف تقليص العمليات الاستيرادية من حيث الحجم والقيمة في ظل مخاوف استمرار تراجع المداخيل بالعملة الصعبة ومن ثمّ الحدّ من استنزاف احتياطي الصرف الذي قد لا يمكن له يغطي أزيد من ثلاثة سنوات من الاستيراد[10]

خاتمة:

نخلص مما سبق إلى أن النفط يعتبر أهم سلعة في الأسواق العالمية، وهو مادة غير متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة، ولهذا فإن سعر السلعة لا يخضع لعوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط، وإنما تحدده عوامل أخرى سياسية واقتصادية لها آثار ايجابية وسلبية على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة، مما عرضه لصدمات متتالية ومختلفة من حيث الأسباب والعوامل وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات بصفة عامة وعلى النفط بصفة خاصة، فإن التغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية تؤثر فيه، ويعزى الأمر كله إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تمركز هيكل الصادرات على النفط باعتباره أهم الموارد الإستراتيجية والمتحكم الرئيسي في السياسة الاقتصادية للجزائر.

ومن جملة **النتائج** المتوصل إليها نذكر:

- يعتبر النفط مصدر رئيسي للطاقة ومادة أساسية في العديد من الصناعات التحويلية؛
- النفط سلعة إستراتيجية وأساس التبادل التجاري؛
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي يجعله يخضع للتأثيرات التي تحدث فيه(ايجابية، سلبية)؛
- الطلب على النفط هو العامل الرئيس الذي يمكنه أن يفسر التذبذب الحاد الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة 2014-2015؛
- اعتماد الجزائر على الصادرات النفطية يجعلها عرضة للأزمات المختلفة، وهذا ما يدفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج النفط.

الاقتراحات:

- تنويع مصادر الإيرادات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال إعادة هيكلة القطاعات المنتجة للقيمة المضافة؛
- العمل على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والتسيير الحذر لاحتياطات الصرف بالعملة الصعبة في الخارج؛
- تدريب الكوادر البشرية وإعطاء أهمية كبرى للبحوث العلمية لرفع مستوى اليد العاملة البشرية،
- وضع وتنفيذ سياسات صارمة لترشيد استهلاك الطاقة؛
- الاستغلال الأمثل والعقلاني للإيرادات النفطية وخاصة المتزامنة مع انخفاض أسعار النفط وذلك من خلال توجيهها إلى خدمة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني.

المراجع:

1 موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعه بلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص 73.

2 قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص 93.

3 جاسم السعدون، **الأزمة المالية العالمية والنفط توصيف الأزمة وقراءة انعكاساتها العامة وتأثيرها في النفط**، ورقة بحث مقدمة إلى منتدى التنمية بعنوان: الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الدرسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص107 .

4 بوشول السعيد، انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدّرة له "المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 07 و2015/10/08، ص5.

5بوشول السعيد، نفس المرجع، ص5.

6 قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص104.

7 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات النفطية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، مارس 2015.